

ممارسات إدارة المعرفة في إعداد وأداء الموازنات العامة دراسة حالة الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق (٢٠١٥-٢٠١٧)

م.م. مصطفى عثمان الصائغ

أ.م.د. حسن مصطفى علي

mustafa_alsaigh@hotmail.com

جامعة جيهان السليمانية – كلية العلوم الادارية والمالية – قسم إدارة الاعمال

الملخص:

تدرك منظمات عالم اليوم، إن المعرفة أصبحت ضرورية لإعمالها، مما يتطلب امتلاك الإدارة المعرفية أو ما يسمى بالقوة الذهنية أو العقلية، كيما تحتوي وتستوعب مجمل التغيرات المحيطة بها، ذلك إن جميع الجوانب الأخرى من القوة أصبحت اليوم لاحتياج إلى جهود مميزة للحصول عليها. ولا تقتصر أهمية إدارة المعرفة على الأعمال الخاصة إنما جاوزتها إلى الأنشطة العامة الحكومية منها أو المنظمات ذات الطبيعة غير الربحية. ومن هنا لابد من اكتساب وتوليد وتطوير المعرفة وتنمية الدور المعرفي لعلاقة ذلك بنجاح الأداء بعامه. تتناول الدراسة الموسومة بـ (دور إدارة المعرفة في إعداد وأداء الموازنات العامة دراسة حالة الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق ٢٠١٥ – ٢٠١٧) باعتبار أن الموازنة هي أخطر أداة بيد الدولة في تطوير الحياة للناس. وذلك من خلال إلقاء الضوء على إدارة المعرفة على نحو عام ومن ثم عرض موضوع الموازنة الفدرالية العراقية عبر قوانينها واستخدام أدوات وصف الأداء، وتحليل النتائج ثم تقديم طائفة من الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، إدارة المعرفة، الموازنة، الموازنة الفدرالية العراقية.

پوخته:

په یوه نډیځه ناپوریه کان له نیوان روسیا وتورکیا زور به پته و دانه نریت، به شیوه یه که هه ردوو ولات باوهریان به گرنګی نه و په یوه نډیځه و په یوه نډیځه بازگانیه کانی نیوانیان هه یه، له ریګه ی زیاد کړدنی نالوګوری بازگانی له تیکرای بواره کاند: نابوری و پېشه سازی و بازگانی و وه به مهینان وخز مه تګوزاری، له سه رناستی تاییه ت وګشتیدا. گرنګی نه مباسه له وه دایه ریګا چاره نامایه پېشکه وتوکان، ونموونه ستاندارده کان ده خاته روو بو رونکرده وه چو نیتي گریدانی په یوه نډیځه نابوری و بازگانیه نالوګور کړاوه کانی نیوانه ریګه له روسیا وتورکیا، وه له پیناو رونکرده وه قه باره ی نه و په یوه نډیځه و کاریګه ری هه ریګه له وانبه یه کتر له رووی نابوری و سیاسیه وه، زانیاری سالانه ی سالانی (١٩٨٩-٢٠١٥) خراوته روو بو هه ردوو ولات بوګور انکاریه کان: (تیکرای به ره می نیو خوی، هه ناره کان، هاورده کان)، هه روها نه متویژینه وه یه چنه د پیوه رو ناماژیه کی ناماری و پیوانه ییبه کار هیناوه بو رونکرده وه و شیکردنه وه نهم په یوه نډیځه بازگانی و نابوریه له نیوان (روسیا وتورکیا) دا. باسه که سی ته وه ری سهره کی له خوډه گری له ریګایه وه چوار چیوه میژووی و تیوری بو په یوه نډیځه کانی روسیا وتورکیا خراوه ته روو، پالنه ر و هوکاره کانی پېشکه وتنی په یوه نډیځه دو قو لیه کان له نیوانیانداوه کبچینه یه کی تیوری بو واتا کان و ناماژیه به کارهاتوکان له لایه نه پراکتیکه کانه وه، ویرای شیکردنه وه زانیاریه به ده ستها تووه کان له ریګای جیهه جیکردنی نمونه نابوریه کان له تویرینه وه و شیکار یه یوه نډیځه نابوریه کانی نیوانیان بونه وه دواتر هه ستینه هه لېژاردنی نه و نیشانانه ی که نه گونجین له گه ل سروس تی زانیاریه کاند. گرنګترین دهر نه نجامی نه مباسه نه وه روسیا سهره کی ترین هه ناره دی گازی سروش تیه بو تورکیا، هه روها تورکیا پش تبه روسیا نه به ستیبه ریژری ١٢٪ له هاورده کانی نه وه. وه تورکیا پش تبه روسیا ده به ستی به ریژری ٥٧٪ له هاورده کړدنی گاز سروش تی روسی، هه روها تویرینه وه که نه وه ده خاته روو که ژماری گه شتیاره روسیه کان بو تورکیا زوړن، قه باره ی نالوګوری بازگانی له نیوانیانداوه گاته (٣٣) ملیار دولار، هوکاری نه وه ده که ریته وه بو گرنګی په یوه نډیځه بازگانی و نابوریه کانیان. له کو تایدا ژماره یه کپیشنار خراوته روو که گرنګترینیان فراوانکرده وه ی بواره کانی هاریکاری نیوان یه کی تی روسیا وتورکیا، و قول کړدنه وه تی بو که یاندنی به قوناغی هاریکاری ستراتیژی نیوانیان، وگرنګی نه ژمار کړدنی تورکیا یه له ریزی نه و ولاتاندا که هه تا ناینده یه کی بینراو هاورده ی نه وت وگا زده بن، چونکه روسیا سه رچاوه ییبه که می گازه بو تورکیا، هه روها پیویسته له سه ر روسیا کار بکاتب و نه وه ی تورکیا بکاته بازاریکی سهرنجراکیش بو به ره مه کانی نه وتوگا ز، هه روها گرنګی هه ولدان بو که مکړدنه وه نه و کیشانه ی دهنه مایه ی نا کوکی نیوانیان له پیناو قول کړدنه وه ی په یوه نډیځه بازگانیه کان.

Abstract:

The organizations of today's world recognize that knowledge has become necessary to realize it, which requires the management of knowledge or the so-called mental or mental power to contain and absorb all the surrounding changes. All other aspects of power today do not need special efforts to obtain them. The importance of knowledge management is not limited to private business, but rather to public activities of government or non-profit organizations. Hence, it is necessary to acquire, generate, develop knowledge and develop the cognitive role of the relation to success in general. The study, entitled «Role of Knowledge Management in the Preparation and Performance of Public Budgets», examines the state of the federal budget of the Republic of Iraq (٢٠١٧-٢٠١٥), considering that the budget is the most important tool in the development of people's lives. The presentation of the Iraqi federal budget through its laws, the use of performance description tools, analysis of results and presentation of a range of conclusions and recommendations related to the study. Keywords: The exchange trade, Growth domestic product, export, import, Russia-Turkey.

Keywords: Knowledge, knowledge management, budget, Iraqi federal budget.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تقديم عرض وتحليل لعملية إعداد الموازنة العامة الاتحادية العراقية من خلال قوانين الموازنة نفسها واليات التنفيذ والنتائج المترتبة على ذلك الإشارة إلى مواصفات وشروط إعداد موازنة عامة للدولة تأسيساً على مبادئ وقواعد إدارة المعرفة و أدواتها المتعارف عليها توضيح دور إدارة المعرفة في معالجة مشكلات إعداد الموازنات الفدرالية العراقية.

مشكلة الدراسة :

إن مشكلة الدراسة تكمن في معوقات إعداد وتطبيق الموازنة العامة للدولة , ذلك إن الموازنة لم يجري وضعها في إطار عام واضح, وبذلك فإنها تفقد الكثير من مبررات إعدادها وتطبيقها كونها أداة تخطيط في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, والسبب في ذلك يعود إلى (الفجوة) وضعف الربط بين هيكل الموازنة والأهداف التي وضعت من أجلها, زد على ذلك ضعف التنفيذ الواضح في الموازنات العراقية المتعاقبة لضعف (الإدارة) على وجه العموم وضعف (إدارة المعرفة) بخاصة. على الرغم من شيوع مفاهيم إدارة المعرفة وحيثيات الموازنة العراقية, إلا إن إعداد الموازنة وكذا تنفيذها يواجه تحديات تؤثر على سريان الموازنة وتمنع تحولها إلى (موازنة معرفة) إذا صح التعبير.

أهمية الدراسة :

أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية الموضوع نفسه, إذ إن الموازنة هي أداة الدولة في السيطرة على الإيرادات والنفقات برمتها, وإن أي تطور يحصل في إعدادها أو تنفيذها يعني تحقيق مستوي معيشة أفضل للناس. والعكس أيضاً صحيح. لا بد من الإشارة أيضاً, إننا لم نجد, بقدر تعلق الأمر بمحاولاتنا في البحث, دراسة مماثلة تجمع بين إدارة المعرفة والموازنة الفدرالية العراقية للمدة المبحوثة من قبلنا. ما يجعلنا نعتقد, إن ذلك يعطي أهمية للدراسة.

فرضية الدراسة وتساؤلاتها :

تستند فرضية الدراسة إلى: إن اعتماد إدارة المعرفة في إعداد وتنفيذ موازنة العراق الفدرالية هو عنصر أساسي للتطور في المجتمع العراقي. وأن الموازنة العامة للدولة تمثل النشاط الاقتصادي العراقي بمجمله. ومن هنا تأتي التساؤلات :
ما متطلبات تحول الموازنة إلى موازنة معرفة؟
مدي توافر هذه المتطلبات في الموازنة الفدرالية العراقية بعامه؟ وما هي شروط التحول إلى إدارة المعرفة؟

حدود الدراسة :

إن الحدود الزمانية للدراسة تشتمل على السنوات من ٢٠١٥م ولغاية ٢٠١٧م للموازنة الفدرالية في العراق. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن المنظمات المالية المعنية بإدارة المعرفة هي كل الإدارات الواردة في قانون الموازنة مثل وزارة المالية والإدارات المالية في الوزارات الأخرى، والإدارات ذات الصلة في المحافظات..الخ.

منهجية البحث :

تتلخص منهجية البحث في إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض وتحليل البيانات الواردة في قوانين الموازنات ذات الصلة، وإعداد جداول توضيحية للبيانات ذات العلاقة بهدف الدراسة للتوصل إلى النتائج المطلوبة. أما المعلومات النظرية فلقد اعتمدت فيها المصادر الأجنبية والعربية عند عرض إدارة المعرفة.

المبحث الأول**مدخل نظري في إدارة المعرفة****٢-١ المعرفة :**

ابتداءً نجد من الضروري توضيح مصطلح المعرفة وأنواع المعرفة كمدخل لعرض إدارة المعرفة. إن المعرفة هي وضع المعلومة في سياقها الفعلي، وقد تعددت وجهات النظر حول تحديد مفهوم المعرفة مع إن عدد غير قليل من المنظمات تميل إلى الاعتقاد بأن المعرفة الأكثر أهمية هي المعرفة التفصيلية الموجودة في ذهن الأفراد، والتي تتشكل عبر التفاعل مع المشكلات التي يمرون بها، وكذلك عبر العلاقات الاجتماعية. وحسب ستروم كويست فإن المعرفة هي تجارب نظامية واختبار للفرضيات التي تشير إلى نماذج موضوعية وتفسيرية لفهم المحيط. أما محجوب فيري فإن المعرفة هي مجموعة معاني ومفاهيم ومعتقدات وتصورات ذهنية للإجابة على تساؤلات الفرد مشبعة طموحاته ومحققه إبداعاته لما يريد إن يعرفه. تعد (المعرفة) من المفاهيم الإدارية الحديثة نسبياً، إذ شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً لتبني مفهوم إدارة المعرفة، ذلك إن المعرفة في الوقت الراهن هي المورد الأكثر أهمية للمنظمة. ولأزال العديد من المديرين يعتقدون إن المزايا الإستراتيجية ستتحقق بامتلاك المعرفة. وتتضح أهمية المعرفة كونها تجعل المنظمات عامة والمالية خاصة، أقدر على التعامل مع المشكلات والفرص التنظيمية، كما تبرز أهمية إدارتها في طرق الحفاظ عليها والإفادة منها. تتحول جُل المؤسسات المالية الحكومية والخاصة اليوم إلى مؤسسات قائمة على المعرفة والمهارات المميزة، وأصبحت المعرفة هي الأكثر قدرة على تحقيق القيم وتوليد الموارد الجديدة. وتنقسم المعرفة إلى: المعرفة الضمنية: وهي المعرفة التي تتعلق بالمهارات التي توجد داخل ذهن الأفراد والتي ليس من السهل نقلها أو تحويلها للآخرين. وقد تكون تلك المعرفة فنية تتعلق بسبل إنجاز العمل أو إدراكه. والمعرفة الضمنية تعرف بأنها غير بارزة أو غير مباشرة وغير ملموسة ما يجعل من الصعب المشاركة بها أو نقلها إلى الآخرين، لذا يتم السعي إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات ونقل هذا النوع من المعرفة إلى قواعد معلومات. وتزال المعرفة الضمنية مطلب أساسي وضروري لإدارة المعرفة. المعرفة الظاهرية: وتتعلق بالمعلومات الظاهرية بالمعلومات الموجودة في أرشيف المنظمة ومنها (الكتيبات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والمستندات، ومعايير العمليات والتشغيل)، وفي الأغلب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها واستخدامها ويمكن أيضاً مشاركتها مع الآخرين من خلال الندوات وورشات العمل والمؤتمرات والاجتماعات واللقاءات.. فالمعرفة هي نتاج لعناصر متعددة من أهمها:

•المعلومات

•البيانات

•القدرات

•الاتجاهات

فالمعرفة الظاهرية إذا هي: المعرفة المنتظمة التي يسهل التعبير عنها أو كتابتها و بالتالي نقلها للآخرين علي شكل وثائق أو مقابلات

1 Kucza, T. 2001 «Knowledge Management Process Model», TECHNICAL RESEARCH CENTRE OF FINLAND V, p15

2 Stromquist, N. & Samoff, J., Knowledge Management System: On the Promise and Actual forms of information Technology, JCE, Vol.30, Issue, 2000, p3.

٢ - الإطار المفاهيمي لإدارة المعرفة :

لا بد من القول إن إدارة المعرفة هي مفهوم إداري حديث يتم السعي من خلالها إلى تحقيق الاداء الفعالة والوصول إلى ما يسمى بـ(المنظمة المتعلمة) عبر إجراءات تغيير الهياكل التنظيمية والثقافة التنظيمية والإستراتيجية، وتشجيع التعلم والتغيير والابتكار. ويمكن تعريف إدارة المعرفة بأنها عملية إدارية لها مدخلات ومخرجات تعمل في إطار بيئة خارجية معينة تؤثر عليها وعلى تفاعلاتها وتنقسم إلى خطوات متعددة متتالية ومتشابهة (مثل خلق وجمع وتخزين وتوزيع المعرفة واستخدامها والهدف منها هو مشاركة المعرفة في أكفأ صورة للحصول على أكبر قيمة للمنظمة ، وتشكل إدارة المعرفة احد التطورات الفكرية المعاصرة التي تم اقتراحها في بادئ الأمر كأطر ومداخل جديدة بدراسة وفهم الأعمال النظامية، وسرعان ما تحولت إلى ممارسة عملية أكثر ملائمة للتغيرات المتسارعة في عالم المنظمات الخاصة والعامة. يتزايد الاهتمام بالمدخل المعرفي وإدارة المعرفة وبخاصة في الأطر النظرية المنبثقة عن ذلك، وهي تلك التي تعالج موضوعات إدارية أو اقتصادية، لا سيما بعد إدراك أهمية المعرفة وإدارتها في التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي يركز على الاستثمار في الموجودات والأصول الفكرية والمعرفية غير الملموسة. نخلص مما تقدم ذكره، إلى أن إدارة المعرفة هي إيجاد الطرق الموصلة للإبداع والسعي لخلق معرفة المنظمة باستخدام الإمكانيات الحديثة بأبهر قدر ممكن. وهذا يعني بطبيعة الحال تبسيط العمليات والإجراءات الإدارية وخفض الكلف والإفادة من الزمن والوقت وتعزيز قدرة المنظمة للأداء السليم المعتمد على الخبرة والمعرفة. ولا يمكن تطبيق إدارة المعرفة دون توافر شروط من أهمها:

- إيجاد الهياكل التنظيمية الملائمة.
- لثقافة التنظيمية داخل المنظمة وإتباع مبدأ التعلم المستمر.
- الدور القيادي الايجابي للإدارة في تبني وتطبيق إدارة المعرفة.
- استخدام امثل لتكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثاني**عرض وتحليل هيكل الموازنة الفدرالية العراقية ٢٠١٥-٢٠١٧****٣-١ تعريف الموازنة العامة :**

هنالك العديد من التعريفات المختصة بالموازنة العامة تختلف فيما بينها طبقاً للتشريعات القانونية والأعراف السياسية لأي دولة، ومن هذه التعريفات نورد ما يأتي :

إن الموازن العامة للدولة هي الأداة الرئيسية في تحقيق انجازات الأداء العام والوسيلة التي تقوم السلطة التشريعية باستخدامها للدلالة على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابية من خلال ملاحظة مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . هكذا نجد إن الحكومات تعكس فلسفتها في إدارة الحكم عبر وثيقة الموازنة العامة للدولة، وإن الأرقام والبيانات التي تتضمنها جداول الموازنة هي انعكاس لتحقيق أهداف معينة، تم التخطيط لها مسبقاً وضمن فترة زمنية محددة. وفي قانون أصول المحاسبات العامة العراقي المعدل بالفقرة (١) من المادة الثانية نجد: (الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة) ، فهي بذلك مجموعة تقديرات يتم اعتمادها خلال سنة من لدن الدولة لمصروفاتها خلال سنة مالية قادمة ووسائل تمويل هذه المصروفات للمدة نفسها شريطة إن تتساوي الموارد المالية مع حجم الإنفاق الحكومي. فالموازنة هي أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية، وهي أيضاً وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الضرائب. وبدون شك فإن موازنة الدولة تؤثر وتتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي وبدرجة نموه وطرق تنظيمه.

وإن المبادئ التي تقوم عليها الموازنة هي :

- مبدأ وحدة الموازنة (الدولة حساب واحد)
- قاعدة الدورية (سنوية الموازنة)
- توازن الموازنة (الإيرادات = النفقات)

٣-٢ الإعداد والتنفيذ والرقابة في الموازنة العامة :

تمر الموازنة العامة بدورة تبدأ باقرار الخطوط الأساسية لسياسة وأهداف الموازنة, ثم إعداد مشروع الموازنة ثم تصديقها واعتمادها من قبل الجهات ذات العلاقة (مجلس النواب - رئاسة الجمهورية) ثم التنفيذ يليه الرقابة ومتابعة التنفيذ. وأخيراً إعداد الحسابات الختامية وتقييم الأداء. وتواجه الموازنة الفدرالية العراقية التحديات منذ الخطوة الأولى وهو ما نرسم إليه بالدرجة الأولى, تلكم هي خطوة الإعداد. والإعداد : وهي خطوة التقديرات, إذ إن الوزارات والإدارات اعتادت منذ مدة ليست بالقصيرة علي إن تضع تقديراتها المالية بالأسعار الجارية علي أساس تقدير الإنفاق والإيراد دون أخذ التضخم بنظر الاعتبار . وبدون شك فإن كل الخطوات والمراحل ستتأثر بذلك, إذ جاء في المادة الثالثة من قانون أصول المحاسبات العراقي رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل انف الذكر علي الوزارات والدوائر إن تحضر المصروفات والإيرادات المختصة بها وتودعها لدي وزارة المالية قبل نهاية شهر تموز من كل سنة, وعلي وزير المالية بعد تدقيقها وإجراء التعديلات التي يراها ضرورية بالنظر إلي الوضع المالي للخزينة, إن يوافق عليها, كما عليه تحضير الموازنة العامة للدولة وتقييمها إلي مجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم لتشريعها).

وفي المادة ٧ من قانون الموازنة العامة الموحدة للدولة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ جري تأكيد إن تكون وزارة المالية مسؤولة عن إعداد الأسس التفصيلية لتحضير الموازنة العامة الجارية ومناقشتها مع الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وتقديمها بصيغتها النهائية إلي مجلس الوزراء لمناقشتها في موعد لا يتجاوز شهر تشرين الأول من كل سنة . وإذا ما نظرنا إلي الدستور العراقي الجديد نجد انه ينص بموجب المادة الأولى منه علي إن نظام الحكم نيابي وشكل الدولة اتحادي وعلي ذلك تترتب تغيرات كثيرة وجوهرية في الميادين المالية إذ أصبحت تنظم بموازنة اتحادية وموازنات محلية مستقلة. كما وتشير الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ حسب الدستور آنفا إلي صلاحية مجلس الوزراء في إعداد الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية , وكذا في الفقرة الثانية من المادة ٦٠ وغيرها التي تؤكد ذلك. ويلاحظ إن الموازنات الفدرالية ومنذ عام ٢٠٠٣ لم تتضمن إي برنامج يحتوي علي الإبعاد الاقتصادية الإصلاحية الضرورية بل كانت موازنات توفيقية مبنية علي أساس إبقاء الأمور علي حالها. التنفيذ والرقابة: لابد من الإشارة إلي إن تنفيذ الموازنة يتم حسب الأبواب والفصول وبشقين:

الأول : التنفيذ لجانب الإيرادات من حقوق الدولة, وجبايتها

الثاني : التنفيذ لجانب النفقات طبقاً للقوانين.

أما بقدر تعلق الأمر بالرقابة فيتم التركيز فيها علي تحليل النتائج النهائية للتنفيذ وتقرير مدي مطابقتها مع الأهداف. ولم نجد ما يشير إلي اهتمام الدولة بجانبَي التنفيذ والرقابة, وإن أغلب الاهتمامات تنصب علي مسائل أخرى جانبية.

٣-٣ الموازنات العامة الاتحادية – عرض وتحليل موازنات ٢٠١٥-٢٠١٧

لغرض إعطاء صورة عن الموازنات الفدرالية العراقية نورد الإيرادات والنفقات والعجز المخطط منذ عام ٢٠٠٦ بأرقام مقربة إلي مليار دينار عراقي

٦- المرسي, السيد متولي, التطوير المحاسبي للموازنة العامة, قطاع الخدمات, باستخدام مفهوم تحليل النظم, المجلة العربية للإدارة, عمان ١٩٨٧, ص ١٨

٧ - قانون أصول المحاسبات العراقي رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل, منشورات وزارة المالية.

٨ - حسن عبد الكريم وخالد المهدي, الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة-دراسة ميدانية للموازنة العراقية –مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الرابع و الستون, ٢٠٠٧.

٩ - قانون أصول المحاسبات, م. الموازنة.

جدول رقم (١)
موازنات العراق منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٧ مقربة إلى مليار دينار عراقي

السنة	إيرادات	نفقات	عجز
2006	45,3	5,70,9	5,6
2007	42,1	51,7	9,6
2008	50,8	59,9	9,1
2009	50,4	69,2	18,8
2010	61,7	84,7	23,0
2011	80,9	96,7	15,8
2012	102,3	117,1	14,8
2013	119,3	138,4	19,1
2014	139,6	163,4	23,8
2015	94,0	119,4	25,4
2016	81,7	1,805	24,1
2017	79,0	100,7	21,7

الجدول من عمل الباحثين بتصريف عن: المصدر: قوانين الموازنة العراقية, الوقائع العراقية إعداد مختلفة

يلاحظ من الجدول رقم (١) ما يأتي :
ان هنالك عجز دائم مخطط في تقديرات الموازنات أنفة الذكر كان أدناه عام ٢٠٠٦ بواقع تقديري هو ٥,٦ مليار دينار وأعلاه في ٢٠١٦ الذي بلغ تقديره ٢٤,١ مليار دينار.
اعلي إيرادات متوقعة كانت عام ٢٠١٤, وأقلها كانت عام ٢٠٠٧.
اعلي النفقات كانت تقديرات عام ٢٠١٣ وأدناها عام ٢٠٠٦.
ولم تتضمن الوثائق إي توضيحات لذلك.
ولتحليل مفردات موازنات ٢٠١٥-٢٠١٧ نورد الجدول رقم ٢

جدول رقم (٢)
الإيرادات والنفقات ٢٠١٥-٢٠١٧ (مليون دينار عراقي)

البيان	*٢٠١٥	**٢٠١٦	***٢٠١٧
إجمالي الإيرادات	94,048,364	81,700,803	79,011,421
الإيرادات النفطية	78,659,032	69,733,400	67,950,225
الإيرادات غير النفطية	15,399,332	11,927,403	11,061,196
إجمالي النفقات	119,462,429	105,895,722	100,671,160
النفقات الجارية	78,248,392	80,149,411	75,217,142
النفقات الاستثمارية	41,214,037	25,746,311	25,454,018
إجمالي العجز	23,414,065	24,194,919	21,659,739

الجدول من عمل الباحثين طبقا لما يأتي :
الوقائع العراقية العدد ٤٣٥٢ في ١٦ شباط ٢٠١٥
قرار رئيس الجمهورية في ٣-١-٢٠١٦
قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٧
الوقائع العراقية العدد ٤٤٣٠ في ٩ كانون الثاني ٢٠١٧

ومن خلال الجدول آنفاً يتضح ما يلي :

الملاحظات العامة:

- إن تقدير الإيرادات يرد سنوياً بانخفاض مستمر، إذ تبلغ أهميته النسبية عام ٢٠١٦ ١٠,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٧ و ٨٦٪ من موازنة ٢٠١٥.
- كما تبلغ نسبة الإيرادات غير النفطية لعام ٢٠١٦ ما مقداره ١٠,٢٪ من تقديرات عام ٢٠١٧ ونسبة ٨٨٪ من تقديرات موازنة ٢٠١٥.
- أما بالنسبة لإجمالي النفقات، فنجد إن نسبة عام ٢٠١٦ تبلغ ١٠,٥٪ من تقديرات عام ٢٠١٧ ونسبة ٨٨٪ من تقديرات عام ٢٠١٥.
- النفقات الجارية أبرزت أرقاماً (شاذة) حيث بلغت النفقات التقديرية لعام ٢٠١٦ مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٧ نسبة ١٠,٦٪ وبلغت نسبتها مقارنة بعام ٢٠١٥ ما مقداره ١٠,٢٪ أيضاً.
- النفقات الاستثمارية كانت تقديراتها لعام ٢٠١٦ ما نسبته ١٠,١٪ مقارنة بعام ٢٠١٧ ونسبة ٦٢,٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٥. وهذه هي نسبة الانخفاض الأكبر في المقارنات التي أجريتها خلال مدة زمنية بسيطة، ليتضح لنا بدون إي مواربة، عشوائي، زيادة صريحة في النفقات الجارية وخفض في نسبة المخصصات الاستثمارية المهمة في مجال تطوير الاقتصاد الوطني. ويمكن وصف التخطيط المالي في الموازنة بأنه تخطيط واهن لمجتمع استهلاكي، كما يمكن وصف تقدير العجز بأنه شبه عشوائي، لم يؤخذ بنظر الاعتبار عند وضعه حقيقة إن الموازنات العراقية منذ ٢٠٠٤ ولحد الآن لم تتحقق نسبة تنفيذ فيها تزيد عن ٧٠٪.

ب . الملاحظات علي الإيرادات و النفقات:

يوضح الجدول رقم ٣ ذلك

جدول رقم (٣)

الأهمية النسبية المقارنة بين سنوات الدراسة للإيرادات والنفقات (٪)

البيان	2015	2016	2017
الإيرادات النفطية	86,38	85,35	86,0
الإيرادات غير النفطية	13,62	14,65	14,0
الإجمالي	100	100	100
البيان	2015	2016	2017
الإيرادات النفطية	86,38	85,35	86,0
الإيرادات غير النفطية	13,62	14,65	14,0
الإجمالي	100	100	100

المصدر: من عمل الباحثين طبقاً
للبيانات الواردة في جدول (٢)

من الجدول رقم (٣) لم يظهر لنا أي تغيير نوعي في الأرقام المقدرة بل إن النفقات الاستثمارية حققت انخفاضاً «بيناً» لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وبما يزيد عن ١٠ مليار دينار. علماً بأن النفقات الاستثمارية هي المحدد الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك كما إن أهمية الاستثمار تكمن في إن حجمه يولد دخلاً أكبر في الدخل القومي حسب نظرية المضاعف المعروفة للاقتصادي الانكليزي كينز. وعلي نحو عام يمكن تأشير خلل التوزيع البنيوي بوضوح تام.

موازنة العراق ٢٠١٧ بين تكشف واضح وعجز فاضح..

John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money, <http://cas2.umkc.edu/economics/chap.13>

يمكننا من خلال دراسة جدول سد العجز في موازنة ٢٠١٧ التوصل إلى نتائج أخرى. ويوضح الجدول رقم (٤) عناصر سد فجوة العجز تلك.

جدوا رقم (٤)
مكونات سد فجوة العجز
موازنة ٢٠١٧ (مليار دينار عراقي)

البيان	المبلغ	% من المجموع
أرصدة حكومية	2,0	9,2
سندات	6,760	31,2
قروض	10,899	50,4
حوالات	2,0	9,2
المجموع	21,659	100

إن القروض الأجنبية البالغة نسبتها ٥٠,٤ % هي المكون الأساسي في تمويل فجوة في ٢٠١٧, وهي حالة سلبية. وجهت انتقادات عديدة للموازنة العراقية لعام ٢٠١٧ منها :

عدم الأخذ بنظر الاعتبار تنويع موارد الاقتصاد العراقي منذ موازنة عام ٢٠٠٤ ولغاية الآن.

إن عجز الموازنة الدائم هو مشكلة اقتصادية واضحة يعرض الاقتصاد إلى الخطر إذا استمر الرقم في تصاعده.. سوء توظيف المبالغ المقترضة

ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الإعداد و التنفيذ والرقابة علي الموازنة العامة الاتحادية.. إي استخدام إدارة المعرفة في عمليات الموازنة كافة.

الاستنتاج :

إن الأداء الضعيف في إعداد الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق يستدعي, بالضرورة إلى الانتباه و الإدراك لاستخدام منهج الإدارة الفعالة للمعرفة قديم الحلول التي تبرز بين الأفراد و التكنولوجيا في نطاق حدود بينية. استخدام نظم الاتصال والحوسب في طرق مكملة لبعضها. لا يمكن استخدام إدارة المعرفة في إعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها إلا بعد أن تحدد المسؤوليات بوضوح لأداء الوظائف للمجموعات الرئيسية في المنظمات الإدارية المعنية وتحويل المعرفة الظاهرية الي معرفة ضمنية في هذا الصدد.

التوصيات :

إعداد دراسة موسعة تشمل الجهات ذات العلاقة بإعداد وتنفيذ الموازنة للتوصل إلى مدي إدراك أهمية إدارة المعرفة واستخدامها. ضرورة وضع خرائط للمعرفة وخلق نموذج هرمي للمعرفة, وتوصيف نشر المعرفة. اعتماد سياسة تنمية وطنية تعالج المشكلات الاقتصادية والتنموية الراهنة وبخاصة البطالة والتضخم عند وضع الموازنات. تنويع مصادر الإيرادات وزيادة الوزن النسبي للإيرادات غير النفطية في الموازنات عامة. إعداد خطة زمنية لمراحل إعداد الموازنة وجعلها أكثر مرونة وتقديمها للمصادقة قبل بدء كل عام جديد. تعديل التقديرات في الإيرادات والنفقات وجعلها أكثر واقعية وخفض الإسراف الانفاقي الحكومي في الموازنة.

المصادر

1. Alavi & Liedner, Morgan Gareth, Images of Organization, 1000 Oaks: Sage Publications, 1997, p86
2. Daft, R. L., Organization Theory and Design, 2nd Ed., West Pub., San Francisco, 2001
3. John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money, <http://cas2.umkc.edu/economics/chap.13>
4. Kucza, T. 2001 «Knowledge Management Process Model», TECHNICAL RESEARCH CENTRE OF FINLAND V, p15
5. Stromquist, N. & Samoff, J., Knowledge Management System: On the Promise and Actual forms of information Technology, JCE, Vol.30, Issue, 2000,.
6. Rewabet center .com
٧. المرسي, السيد متولي, التطوير المحاسبي للموازنة العامة, قطاع الخدمات, باستخدام مفهوم تحليل النظم, المجلة العربية للإدارة, عمان ١٩٨٧, ص ١٨
٨. حسن عبد الكريم وخالد المهاني, الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة-دراسة ميدانية للموازنة العراقية -مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الرابع و الستون, ٢٠٠٧.
٩. محجوب, وجيه, (٢٠٠٢) البحث العلمي ومناهجه, دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد.
١٠. قانون أصول المحاسبات, الموازنة ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل, منشورات وزارة المالية.
١١. قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥, الموازنة العامة الموحدة للدولة-الوقائع العراقية العدد ٣٠٨٣ في ٣-٢-١٩٨٦ .
١٢. الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ .
١٣. الوقائع العراقية العدد ٤٣٥٢ في ١٦ شباط ٢٠١٥
١٤. قرار رئيس الجمهورية في ٣-١-٢٠١٦
١٥. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٧
١٦. الوقائع العراقية العدد ٤٤٣٠ في ٩ كانون الثاني ٢٠١٧